

## باكستان ماضية في التحول للاقتصاد الإسلامي مجل ٢٠٢٧

شاهر الأحمد

الجزيرة نت

تسير باكستان بخطوات حثيثة للتحول بالاقتصاد الوطني إلى نموذج خال من الفوائد يتوافق مع الأحكام الشرعية الإسلامية، وكانت المحكمة الشرعية الاتحادية الباكستانية قد أقرت ذلك في أبريل/نيسان ٢٠٢٢ ومنحت الجهات المعنية فرصة للتحول الكامل خلال ٥ سنوات.

أعرب البنك المركزي الباكستاني -أمس الأول الأربعاء- عن ثقته في الوفاء بالموعد النهائي الذي حددته المحكمة الشرعية الفدرالية لتحويل اقتصاد البلاد، بما في ذلك القطاع المصرفي، إلى نموذج خال من الفوائد، إذ قال مسؤول كبير إن الجهود تتقدم بسرعة في هذا المضمار.

يقضي قرار المحكمة الشرعية الاتحادية بإزالة مصطلح "الفائدة" من جميع البنود القانونية المعمول بها، ويتطلب إجراء تعديلات على جميع القوانين ذات الصلة بما يتوافق مع الحكم.

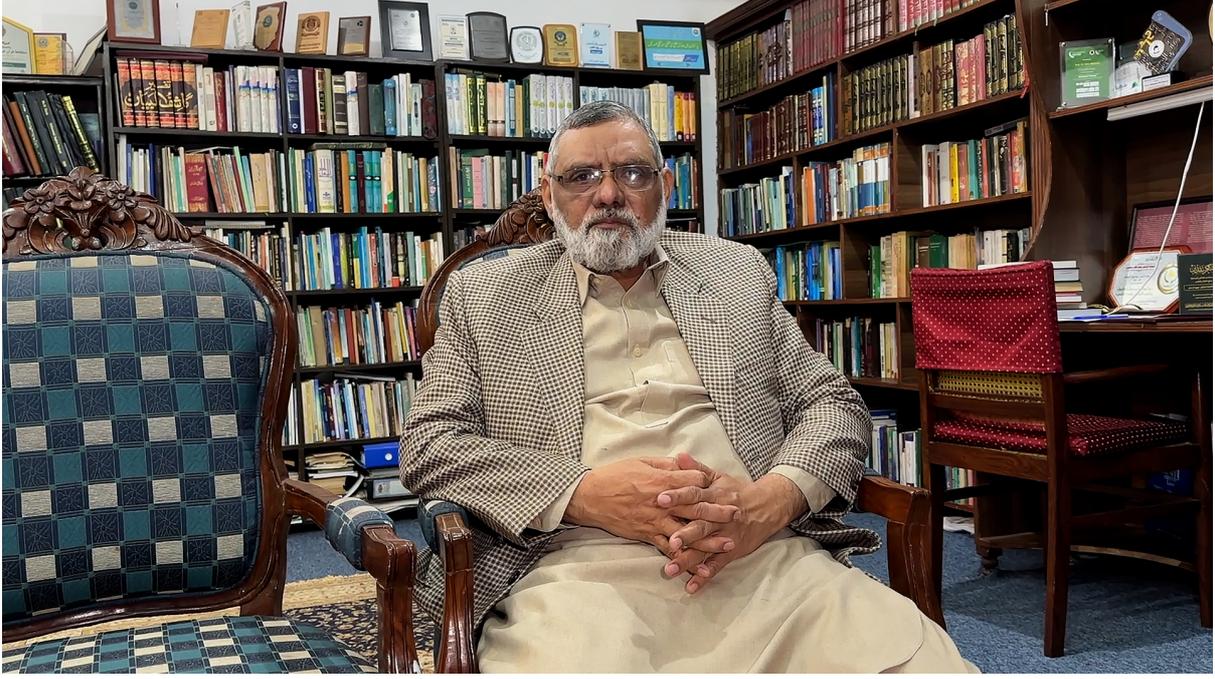
وعلى هامش انعقاد المنتدى الاقتصادي الإسلامي الوطني الثاني في مدينة كراتشي مؤخرا، أعلن البنك المركزي الباكستاني أنه يتم تنفيذ القرار الذي أصدرته المحكمة الشرعية الاتحادية، وأنه يتم العمل على نطاق كامل قبل حلول الموعد الذي حددته المحكمة، مشيراً إلى القيام بتطوير وتشكيل لجان مختلفة لهذا الغرض.

وأضاف أنه يجري تنفيذ العمل لمراجعة الأطر القانونية والتنظيمية إلى جانب تطوير المنتجات المالية الجديدة المطلوبة لتحويل الدين العام إلى ديون متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ووفق أحدث الإحصاءات، بلغت الحصة السوقية لأصول وودائع الصناعة المصرفية الإسلامية في القطاع المالي العام ١٩.٦٪ و ٢٢.٥٪ على التوالي، بنهاية سبتمبر/أيلول الماضي. ومع ذلك، حدد البنك المركزي هدفاً لزيادة حصة النظام المصرفي الإسلامي إلى ٣٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥.

وقد وجهت المحكمة مذكرة إلى الحكومة الباكستانية في قرارها بتعاطي تحويلاتها الداخلية والخارجية حسب النظام اللاربوي بدون فوائد، لأن تعاطي الزيادة على رأس المال يدخل تحت مسمى الربا.

٢٠٢٤-٢-٢٣ ١



### رقابة شرعية

وبخصوص تحوّل باكستان إلى النظام الاقتصادي الإسلامي والمصرفية الإسلامية، التقت الجزيرة نت في إسلام آباد المستشار الشرعي في "بنك إخلاص عسكري الإسلامي" الدكتور محمد طاهر منصور. وقال إن الاقتصاد الإسلامي نظام مالي ينظم النشاط الاقتصادي للفرد والمجتمع طبقاً للتعليمات الإسلامية، فيقوم على استبعاد الربا أو تركيز الثروة بيد فئة قليلة والحرص على تداولها. في حين يقوم النظام الرأسمالي على تركيز الثروة بيد أشخاص محدودين والاستغلال والاحتكار. وعن المصارف الإسلامية، فقال منصور إنها بدأت في باكستان بشكل عملي عام ٢٠٠٣، وكان أولها بنك ميزان في مدينة كراتشي (جنوبي البلاد)، ثم بعده ٥ بنوك أخرى حتى ٢٠١٠. وبعد ذلك، أخذت معظم البنوك التقليدية بفتح فروع لها كبنوك إسلامية، برأسمال مستقل، وتحت رقابة شرعية، حتى أصبح في باكستان ٢٠ بنكاً إسلامياً. وهناك توجه لتحوّل عدد من البنوك من تقليدية إلى إسلامية، ولعل أوضحها تحوّل بنك فيصل - العام الماضي - من بنك تقليدي إلى إسلامي.

## تحول البنوك إلى إسلامية

وعن سبب تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية أو فتح فرع إسلامي، يقول منصور، هو توجه الدولة للتحول إلى أسلمة الاقتصاد وأسلمة المصارف، أضف إلى ذلك أن البنوك الإسلامية تجد إقبالا أكبر من الباكستانيين إلى جانب تحقيق البنوك الإسلامية أرباحا أكبر من البنوك التقليدية. ومثال على الربحية العالية، يوضح منصور أن بنك ميزان الإسلامي الذي أنشئ منذ عام ٢٠٠٣ حقق أرباحا بنحو ٧٠ مليار روبية منذ نشأته أي قبل ٢٠ عاما، في حين أن أكبر بنك تقليدي -وهو بنك حبيب والذي أنشأ منذ أكثر من ٧٥ عاما- حقق أرباحا بنحو ٤٥ مليار روبية.

## إمكانات هائلة

وعن تجربة البنوك الإسلامية في باكستان، تقول المحللة الاقتصادية والكاتبة السياسية عاصمة ودود إن الخدمات المصرفية الإسلامية أظهرت إمكانات هائلة في باكستان، وهو ما انعكس في نموها السريع. وفي حديث للجزيرة نت، أضافت أن البنوك الإسلامية أظهرت معدل نمو أعلى بكثير مقارنة بالبنوك التقليدية، مشيرة إلى أن الباكستانيين يفضلون البنوك الإسلامية، لأنها تتوافق مع معتقداتهم وتفضيلاتهم الدينية.

وأعربت ودود عن تفاؤلها تجاه تجربة البنوك الإسلامية، وتوضح أن هذه البنوك لو اتبعت الإستراتيجية الصحيحة، فسوف تكون لديها إمكانات أكبر للنمو في الاقتصاد الباكستاني مقارنة بغيرها من البنوك. ولفتت إلى أن صناعة البنوك الإسلامية تجاوز حجمها ٥٣ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠٢٣. وتتوقع وكالة فيتش أن تصل الصيرفة الإسلامية، على المدى المتوسط، إلى ٢٥٪ من أصول الصناعة، في حين ستصل الصكوك (السندات الإسلامية) إلى ٢٠٪ من سوق رأس مال الدين.

وأشارت ودود إلى أن بنك باكستان المركزي يهدف إلى أن تمتلك البنوك الإسلامية ٣٠٪ من إجمالي الأصول والودائع المصرفية بحلول عام ٢٠٢٥. ويحتاج النظام المصرفي في باكستان إلى أن يكون أكثر فاعلية حتى يتمكن من التحول إلى تقاسم الأرباح بشكل كامل.

## انتقاد التجربة

أما الخبير المالي والاقتصادي الدكتور إكرام الحق، فانتقد التجربة الباكستانية لتفعيل البنوك الإسلامية، وقال إن التجربة لا تعتمد على قوانين مدروسة بشكل جيد، معتبرا أن النظام المصرفي الإسلامي الذي يتبناه البنك المركزي الباكستاني نظام مصرفي تقليدي أكثر استغلالا.

وعند سؤاله عن إصدار المحكمة الشرعية الفدرالية في باكستان قرارا بحظر الربا بجميع أشكاله عام ٢٠٢٢، قال إكرام الحق للجزيرة نت إن الأمر يتم الطعن فيه أمام هيئة الاستئناف الشرعية بالمحكمة العليا.

وعن مستقبل البنوك الإسلامية، يرى إكرام الحق أن أي حكومة لن تنفذ أمر المحكمة الشرعية حيث أن بنك الدولة نفسه يحصل على دخل ضخم من الفوائد، وكذلك يدير البنك الوطني الباكستاني المملوك للحكومة ماليته معتمدا على الفوائد بنسبة ١٠٠٪.





اقتصاد

"إن الاقتصاد الإسلامي نظام مالي ينظم النشاط الاقتصادي للفرد والمجتمع طبقاً للتعليمات الإسلامية، فيقوم على استبعاد الربا أو تركيز الثروة بيد فئة قليلة والحرص على تداولها. في حين يقوم النظام الرأسمالي على تركيز الثروة بيد أشخاص محدودين والاستغلال والاحتكار."



• aljazeera.net



اقتصاد

### الشعب يفضل الاقتصاد الإسلامي

تجد البنوك الإسلامية إقبالا أكبر من البنوك الباكستانية وهو ما أدى إلى تحقيق البنوك الإسلامية أرباحا أكبر من البنوك التقليدية.

حقق بنك ميزان الإسلامي الذي أنشئ عام 2003 أرباحا بنحو 70 مليار روبية منذ نشأته، في حين أن أكبر بنك تقليدي -وهو بنك حبيب والذي أنشئ منذ أكثر من 75 عاما- وحقق أرباحا بنحو 45 مليار روبية.



• aljazeera.net

 اقتصاد

### جذور التجربة

بدأت تجربة المصارف الإسلامية في باكستان بشكل عملي عام 2003، وكان أولها بنك ميزان في مدينة كراتشي. ثم تلاه 5 بنوك أخرى حتى 2010.

أخذت معظم البنوك التقليدية لاحقاً بفتح فروع لها كبنوك إسلامية، برأسمال مستقل، وتحت رقابة شرعية، حتى أصبح في باكستان 20 بنكا إسلاميا.



• aljazeera.net

 اقتصاد

### سعي حثيث نحو التحول

بلغت الحصة السوقية للأصول بالصناعة المصرفية الإسلامية في باكستان 19.6%، أما الودائع فبلغت 22.5%.

حدد البنك المركزي الباكستاني هدفاً لزيادة حصة النظام المصرفي الإسلامي إلى 35% بحلول عام 2025.



• aljazeera.net

**اقتصاد**

### اقتصاد بدون فوائد

يقضي قرار المحكمة الشرعية الاتحادية بإزالة مصطلح "الفائدة" من جميع البنود القانونية المعمول بها، ويتطلب إجراء تعديلات على جميع القوانين ذات الصلة بما يتوافق مع الحكم.



**اقتصاد**

### تسير باكستان بخطوات سريعة للتحويل بالاقتصاد الوطني إلى نموذج خال من الفوائد يتوافق مع الأحكام الشرعية الإسلامية، وكانت المحكمة الشرعية الاتحادية الباكستانية قد أقرت ذلك في أبريل/نيسان 2022 ومنحت الجهات المعنية فرصة للتحويل الكامل خلال 5 سنوات.

